FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

عدد : 99

نشرية شهر نوفمبر 2021

معتمديات قفصه المنجمية:

الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية عائقا أمام ضمان الحق في العيش الكريم

رحاب مبروكي

1119
تحركا احتجاجيا

18
حالة إنتحار
و محاولة إنتحار

1541
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE

التقرير للتحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي 2021

سنة أخرى تمضي دون ان تتوفر للتونسيين اجابات واضحة حول مطالبهم الأساسية التي رفعوها قبل 11 سنة وأهمها الحد من الفقر وتوفير الشغل وتحقيق التنمية العادلة والعدالة الاجتماعية والقطع مع الهشاشة والفساد.

هذه السنة كانت محمّلة بكل مؤشرات التأزم الشامل وفتحت الباب نحو سنة أخرى مأزومة ما لم يتم التدارك بوضع برامج اصلاح واضحة في مختلف المجالات والقطع مع الغموض وسوء إدارة الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لمطالب التونسيين.

تحرك احتجاجي

وقد تم رصد 1119 تحركا احتجاجيا خلال شهر ديسمبر، خاتمة العام 2021، الامر الذي يؤكد ان هذه السنة كانت استثنائية من حيث حجم التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وقد انعكس هذا الظل على واقع الحراك الاجتماعي حيث كان الحصاد استثنائيا وفقا لما سجلته وحدة الرصد بالمرصد الاجتماعي التونسي، استنادا الى عينة العمل المتكونة من وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية والالكترونية وايضا مواقع التواصل الاجتماعي، بتسجيل 12002 تحرك احتجاجي طيلة السنة. اغلبها كانت احتجاجات عشوائية أي تنزع نحو العنف وفيها تعطيل لمصالح المواطنين والادارة.

هذا الحصاد فاق المعدل السنوي للحراك الاحتجاجي للسنوات الست الماضية (8562 معدل سنوي للتحرك الاحتجاجي منذ 2015. وهذا الأخير، 2015، هو سنة مهمة اعتمدناها كمؤشر باعتبارها اولى سنوات الحكم ما بعد تنظيم اولى الانتخابات العامة نهاية العام 2014 والخروج من المرحلة التأسيسية الى مؤسسات الحكم الدائم) بنسبة 40%.

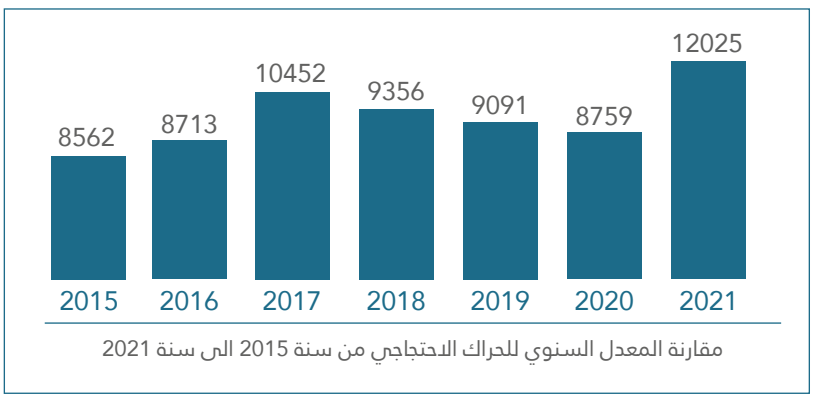

مقارنة المعدل السنوي للحراك الاحتجاجي من سنة 2015 الى سنة 2021

ويمكن تفسير هذه الزيادة على ثلاث مستويات :

سياسي، اقتصادي واجتماعي.

اقتصاديا واجتماعيا

لم تنجو تونس-التي تعاني بطبعها ومنذ تسع سنوات من ازمة اقتصادية تدهورت خلالها الميزانية العمومية فاندثرت ميزانية التنمية وتفاقم العجز التجاري وتدهورت قيمة الدينار وزاد حجم المديونية- بعدٌ من تداعيات جائحة كوفيد التي كانت قد اثرت على الاقتصاد العالمي منذ ظهورها نهاية العام 2019 في الصين وأودت بالاقتصاد الوطني الى حالة ركود غير مسبوقة لننهي العام 2020 بنسبة نمو سالبة تقدر بـ8%.

ولم يتحسن الوضع خلال العام 2021 لتظل نسبة النمو دون 1% وهي نسبة لا يمكنها ان تخلق ثروة ولا توفر مواطن شغل ولا يمكنها ايضا ان تحافظ على فرص التشغيل المتوفرة لتشهد نسبة البطالة زيادة كبيرة طيلة العام 2021 ولتبلغ مع نهاية العام 18.4%.

وارتفع الدين العمومي الى 92.7% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. وتعود مجمل هذه المؤشرات الاقتصادية السلبية الى غياب الرؤيا الواضحة لإدارة الازمة وغياب خطة انقاذ اقتصادي وخطة انقاذ للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف المحافظة على مواطن الشغل ومساعدة المؤسسات على تخطي الازمة.

كما لم تنجح السلطات في كبح جماح ارتفاع الأسعار لينتهي العام 2021 بنسبة تضخم بلغت 5.7 % وبلغت 6.6% خلال شهر ديسمبر لوحده علما وان المعهد الوطني للإحصاء أشار في أحدث تقاريره الصادرة في شهر ديسمبر الى ان معدل التضخم بدأ طريقه نحو الزيادة المتواصلة منذ شهر اكتوبر 2021 وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية (الخضر 4.8%، البيض 4.4% والاجبان ومشتقات الحليب 1.4% والزيوت الغذائية 0.7%) وأسعار الملابس والاحذية (1.4%).

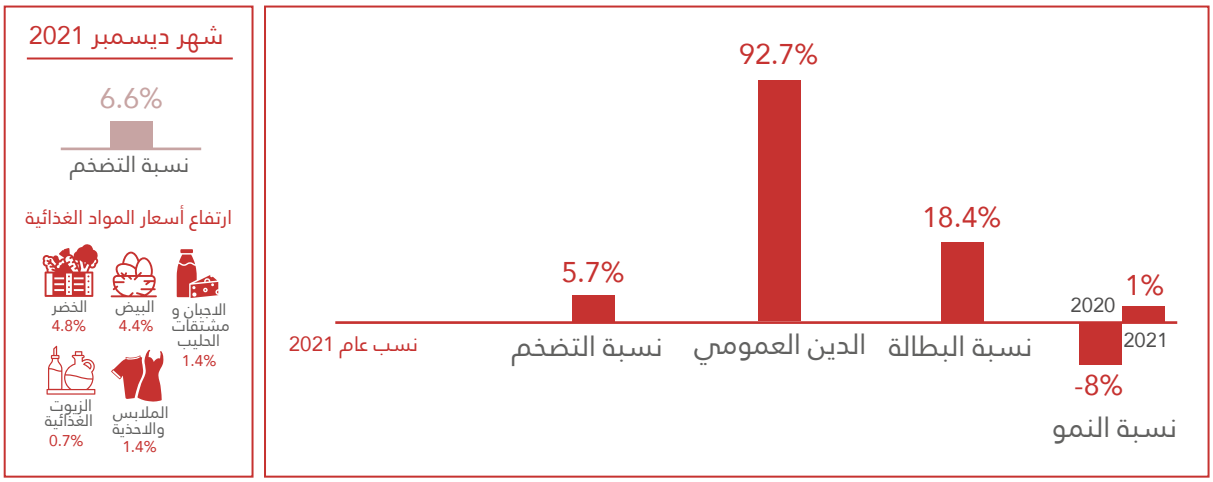

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

هذا الوضع الاقتصادي كانت له تداعياته الاجتماعية منذ بداية العام، مع انطلاق احتجاجات ليلية لقصّر ومراهقين في الاحزمة الهامشية للعاصمة أدّت الى مواجهات مع الشرطة

واعتقال حوالي الفي شخص وفقا لأرقام صادرة عن منظمات حقوقية مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان وهيومن رايتس ووتش، حيث اتسعت دائرة الفقر ليناهز عدد التونسيين الذين يلامسون خط الفقر 5 مليون تونسي،

المصدر : الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان وهيومن رايتس ووتش

وفقا لتقديرات خبراء اقتصاديين واعتبارا للمعايير الجديدة لاحتساب نسبة الفقر علما وان حكومة الياس الفخفاخ كانت قد اعلنت في افريل 2020 ان عدد الفقراء يناهز 3 مليون تونسي باحتساب اصحاب الجرايات التي تقل عن الاجر الأدنى. ومع تدهور المقدرة الشرائية وفقدان مواطن الشغل جراء تداعيات جائحة كوفيد توسعت دائرة التهميش والخصاصة. اذ برزت في شوارع المدن ظاهرتيْ التسوّل من مختلف الفئات العمرية وكذلك زيادة عدد الباحثين بين أكوام النفايات المتراكمة للبحث عن العبوات البلاستيكية لبيعها لمحلات التدوير بمقابل بسيط لا يتجاوز 700 مي للكلغ الواحد من القوارير و1900 مي للكلغ الواحد من علب الجعة و 500 مي للقارورة البلورية الواحدة. ومن بين هؤلاء أسر بأكملها

وان دلّ المشهد على شيء فهو دليل على حجم التدهور المعيشي القاسي الذي بات يعيشه الكثير من التونسيين. وبالتالي اصبح جمع القمامة مشروع عائلي وتقدر منظمة انترناشيونال الرت التي تدعم جمعية "برباشة" بحي التضامن عدد نابشي القمامة او "البرباشة" كما تطلق عليهم التسمية بـ8 آلاف تونسي.

المصدر : انترناشيونال الرت

ورغم ذلك لم تحيّن وزارة الشؤون الاجتماعية المؤشرات والمعايير المعتمدة لاحتساب نسبة الفقر.
وبزيادة حجم المجتمع التحتي واتساع دائرة المهمشين يصعب النفاذ العادل الى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وهو ما يفسر العدد المهول لضحايا جائحة كورونا والذي فاق 25 ألف تونسي حالت صعوبة الوصول الى الخدمات الصحية والوضع المتردي للبنية التحتية للمستشفيات دون اسعافهم وانقاذهم من الجائحة.

وقد أساءت السلطة، حكومة المشيشي والاحزاب الداعمة لها، إدارتها لأزمة كوفيد سواء من حيث سن الإجراءات الوقائية المناسبة في الوقت المناسب او من حيث توفير الرعاية الصحية وجلب اللقاح لينعكس ذلك على حجم عدد المصابين وعدد القتلى جراء هذا الفيروس بالإضافة الى التداعيات الاقتصادية للوضع الوبائي.

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي المتدهور عبّد الطريق نحو تفعيل الرئيس للفصل 80 بتاريخ 25 جويلية 2021 `وذلك اثر تحركات احتجاجية رافضة للوضع الذي آلت اليه المؤسسة التشريعية وحالة التعطّل التي باتت تعيشها البلاد.

سياسيا

كان الوضع السياسي استثنائيا طيلة 2021 فالمؤسسة البرلمانية التي افرزت خيارات الناخبين العقابية ارخبيل كتلها تحولت الى مؤسسة معطّلة ومنتجة للعنف بعد ان لاح العنف المادي والمعنوي تحت قبتها.
كما لم يكن في حوزة هذه المؤسسة اي إجابات واضحة لمطالب التونسيين بقدر ما تحولت الى فضاء يختفي فيه مرتكبون للعنف وللتحرش ومتهربين من الضرائب ومهرّبون ومحتمون بالحصانة.

في المقابل كان الشارع يهتز في كل مرة امام مبنى البرلمان جراء الاحتجاجات الاجتماعية المستمرة التي خاضها اصحاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قادمون من مختلف الجهات دون أي تفاعلات تُذكر. كان التباعد طيلة العام 2021 سيد العلاقة بين البرلمان والشارع وهي المؤسسة التي كانت مسكونة بهوس المصلحة الحزبية قبل مصلحة المواطنين. من هنا جاءت تدابير 25 جويلية 2021 القاضية بتجميد أنشطة البرلمان ورفع الحصانة على النواب لكن ما كلُ بارقة تجود بمائها اذ تحولت تلك التدابير الى مجرد محطة سياسية جديدة مخيبة لآمال ولانتظارات الكثيرين ممن يتوقون الى الحصول على فرصة عمل وعلى حق عادل في النفاذ للعلاج وللغذاء والماء وغيرها من الحقوق الأساسية التي لا تحتمل التأجيل. فالتونسي ما قبل 25 جويلية كان ينظر للوضع العام في البلاد على انه ليس انتقال ديمقراطي حقيقي ما دام بناءا سياسيا اجوفا لا ظل اقتصادي او اجتماعي فيه.

كان المواطن يشعر انه ليس المحور الحقيقي للمرحلة باعتبار وان مشاغله وحاجياته كانت معطلة الى حين. حدث ذلك طيلة عشر سنوات. وكانت النتيجة تصويت عقابي لما سُمِّي ب"السيستام" في العام 2019 وانتخاب "سيستام" جديد يراهن على "مستقلون متعففون" وفي مقدمتهم انتخاب قيس سعيد رئيسا للبلاد.

وباعلان الرئيس تدابير 25 جويلية علا سقف الأمل والانتظارات مجددا عند التونسي إلا أن التشخيص الخاطئ للوضع وسوء إدارة الملف الاجتماعي ينتقل بدوره الى الرئيس سعيد وحكومته. اذ لم تتضح الرؤيا حول حل الازمة الاقتصادية والاجتماعية وغابت الخطة والبرنامج لمعالجة ملفات مهمة مثل تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع تنسيقيات تاريخية في الحراك الاجتماعي على غرار تنسيقيات عمال الحضائر. بل ان سعيّد وحكومته مرّ الى القوة والحل الامني في التعاطي مع الحق في بيئة سليمة في عقارب، ازمة مصب القنة، والحق في التشغيل بالنسبة لمن طالت بطالتهم.

هكذا يستمر ذات الوضع الذي يعايشه التونسي منذ 11 سنة حيث يستمر التشخيص الخاطئ والمضي مجددا في ذات الخيارات الاقتصادية الفاشلة التي انتجت التهميش الاجتماعي وغيّبت المواطن كقيمة مضافة في أي عمليّة بناء جديد. وبالتالي تستمر ذات القوادح التي كانت قد دفعت الحراك الاجتماعي مرات عديدة سابقة الى التصعيد والانفجار.

فخيبة الأمل والاحباط تعني بالضرورة المضي نحو حلول بديلة مثل الاحتجاج والانتحار ومحاولته والهجرة غير النظامية اذ دفع هاجس خيبة الأمل اكثر من 15 الف تونسي من بينهم حوالي 3 آلاف إمرأة وطفل الى الهجرة بشكل غير نظامي والوصول الى إيطاليا خلال العام 2021 حوالي 10388 منهم غادروا ما بعد 25 جويلية اي حوالي 66%.

وقد تم رصد 18 حالة ومحاولة انتحار طيلة شهر ديسمبر توزعت كالتالي :
3 حالات ومحاولات انتحار في كل من تونس والقيروان وحالتين في بنزرت وحالة انتحار او محاولته في كل من بن عروس وباجة وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وقفصة ونابل وجندوبة ومدنين.
وتقدر نسبة الاناث بـ22 بالمئة من مجموع الضحايا

18 حالة ومحاولة انتحار في شهر ديسمبر

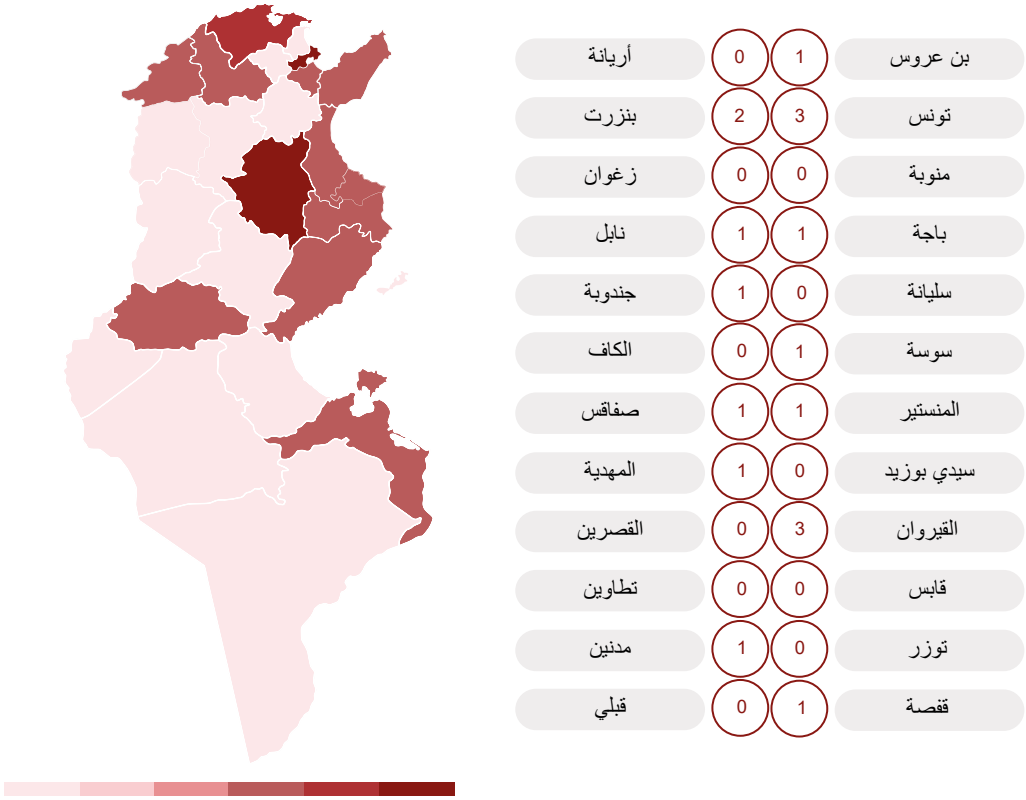

فيما تمثل الفئة العمرية 26-35 سنة حوالي 38.8 ٪ من ضحايا الحالات المرصودة (7 ضحايا). ومثل الانتحار شنقا أبرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 55.6 ٪ يليه الانتحار حرقا بنسبة 27.8 بالمئة ثم رمي النفس بنسبة 5.6٪ يليه التعرض للصعق الكهربائي بنسبة 5.6% ثم استعمال السلاح الأبيض بنسبة 5.6 % ويظل كل شكل من هذه الاشكال عنف ضد الذات وخطوة في ايذاء النفس والانتحار. علما وانه تم تسجيل 182 حالة ومحاولة انتحار توزعت بشكل متفاوت بين الجهات لتفوق العشرين حالة في كل من تونس والقيروان ولتفوق العشر حالات في كل من سيدي بوزيد والمنستير وسوسة ونابل وكانت دون العشرة ومتفاوتة في بقية الجهات.

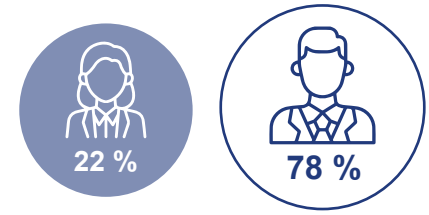

ضحايا الانتحار و محاولة الانتحار حسب الجنس
في شهر ديسمبر

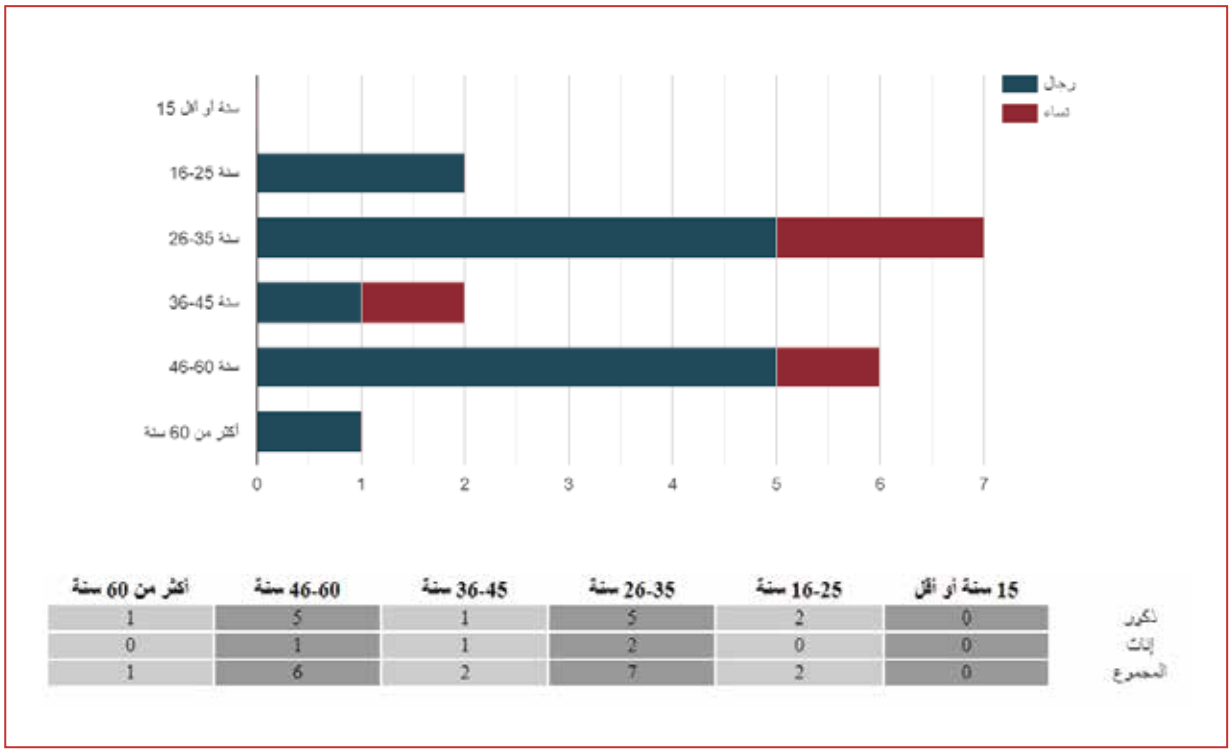

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	0	2	5	1	5	1
إناث	0	0	2	1	1	0
المجموع	0	2	7	2	6	1

ومثلت الاناث نسبة 26.9% من مجموع الضحايا طيلة العام ومثلت الشريحة العمرية 26-35 سنة حوالي 65% من مجموع الضحايا. ومثل الانتحار شنقا ابرز الاشكال التي لجأ اليها الضحايا بنسبة 41.8% خلال 2021 في اصرار واضح على الموت يليه الانتحار حرقا بنسبة 29.7%.

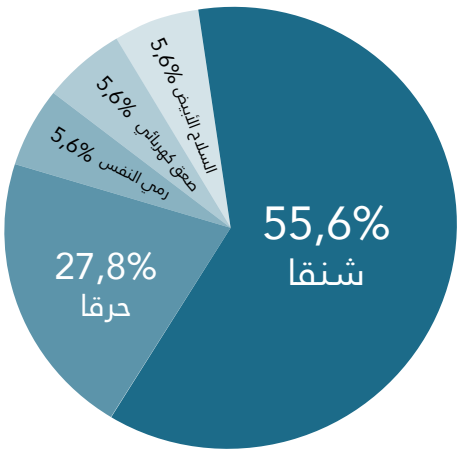

نسب اشكال الانتحار لشهر ديسمبر

ومثلت الاناث نسبة 26.9% من مجموع الضحايا طيلة العام ومثلت الشريحة العمرية 26-35 سنة حوالي 65% من مجموع الضحايا. ومثل الانتحار شنقا ابرز الاشكال التي لجأ اليها الضحايا بنسبة 41.8% خلال 2021 في اصرار واضح على الموت يليه الانتحار حرقا بنسبة 29.7%.

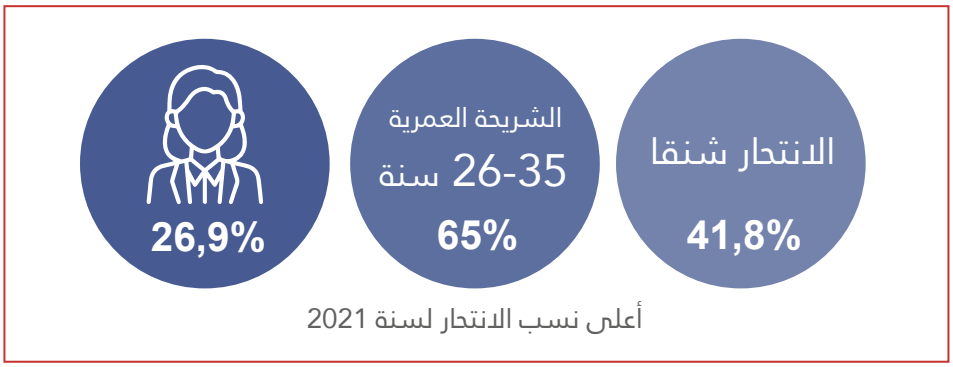

أعلى نسب الانتحار لسنة 2021

كان العام 2021 إذن سنة اخرى للبؤس والقهر الاجتماعي الذي تحول الى ردات فعل عنيفة في سلوك الأفراد والجماعات ولغة للتخاطب بين أبناء الاحياء فزادت حالات العنف وتنوعت أشكالها وصولا الى استخدام سلاح ابيض داخل الحرم المدرسي والاعتداء به على مدرّس وانهيار العلاقات داخل المنظومة التربوية.

وتنفتح السنة الجديدة على سيناريوهات مشابهة للسنوات الماضية من حيث استمرار الاحتقان الاجتماعي وعودة حركات اجتماعية للشوارع وللاعتصامات طلبا لتفعيل الاتفاقيات الموقعة سابقا. اذ أبدى الرئيس سعيد شبه تفصي من اتفاقيات سابقة وقوانين سابقة والتزامات سابقة للدولة بذريعة انه "وضعها الآخرون" في شخصنة واضحة للدولة وفي ضرب لاستمراريتها.

كما استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والملابس يعرّض طيف واسع من التونسيين الى الحرمان من حقوق أساسية من ذلك تعريضهم للجوع وسوء التغذية.

واسهم عدم الاستقرار الحكومي في مزيد تأزيم الأوضاع فمنذ العام 2020 مرّ على القصبة ثلاث حكومات تشابهت في غياب الخطة والبرنامج والرؤيا الواضحة واستراتيجية التشخيص المطلوب لمعالجة الأوضاع.

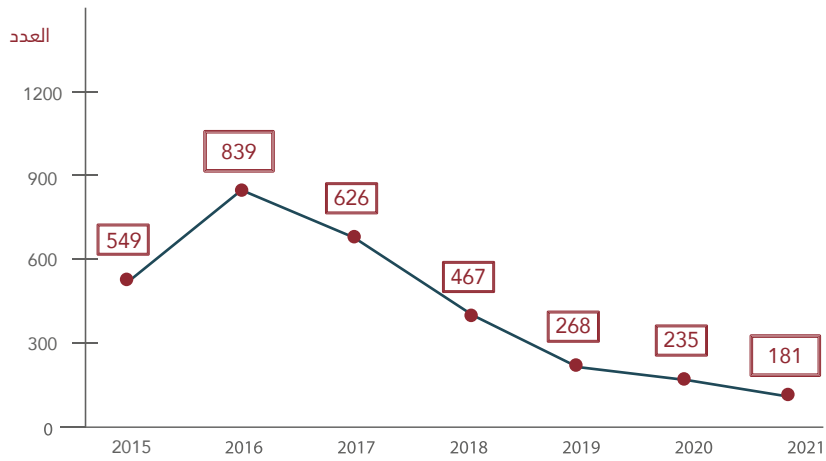

مقارنة للعدد السنوي لحالات الانتحار و محاولة الانتحار من سنة 2015 الى سنة 2021

حصاد شهر ديسمبر

في نهاية السنة، آخر الاشهر، لم تتغير خارطة الحراك الاحتجاجي اذ ما يزال الوسط الغربي (ولايات القصرين وسيدي بوزيد والقيروان) في صدارة المناطق الأكثر احتجاجا بـ393 تحرك احتجاجي من مجموع 1119 تحرك احتجاجي مسجل طيلة شهر ديسمبر. يليه اقليم الجنوب الغربي (ولايتيْ قفصة وتوزر) بـ242 تحرك احتجاجي ثم اقليم الشمال الشرقي (اقليم تونس الكبرى وزغوان ونابل وبنزرت) بـ176 تحرك احتجاجي ثم اقليم الجنوب الشرقي (ولايات تطاوين وقابس ومدنين) بـ117 تحرك احتجاجي يليه اقليم الشمال الغربي (ولايات جندوبة والكاف وسليانة وباجة).

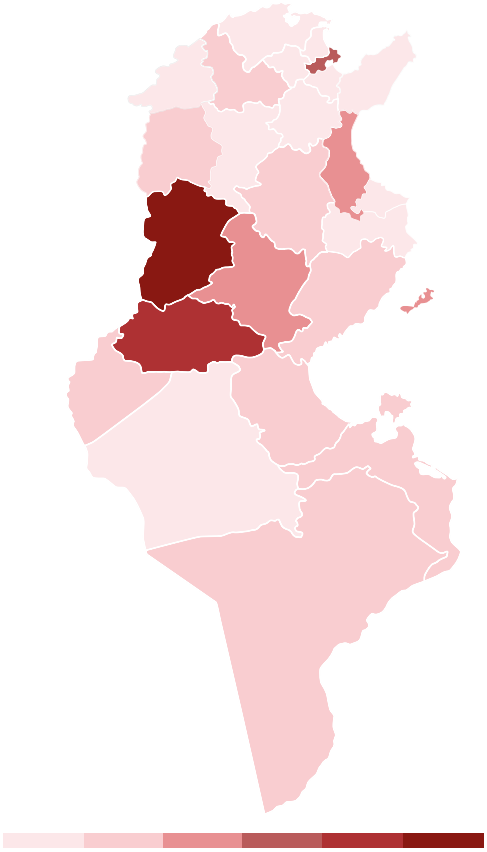

1119 احتجاج

الشمال الغربي	66	176	الشمال الشرقي
الوسط الغربي	393	125	الوسط الشرقي
الجنوب الغربي	242	117	الجنوب الشرقي

أريانة	1	2	بن عروس
بنزرت	2	154	تونس
زغوان	2	3	منوبة
نابل	12	15	باجة
جندوبة	13	5	سليانة
الكاف	33	81	سوسة
صفاقس	40	4	المنستير
المهدية	0	102	سيدي بوزيد
القصرين	241	50	القيروان
تطاوين	41	40	قابس
مدنين	36	34	توزر
قبلي	0	208	قفصة

وقد بلغ عدد الاحتجاجات العشوائية 955 تحرك احتجاجي اي ما يناهز 80% من مجموع الاحتجاجات المرصودة. والاحتجاجات العشوائية هي تلك التي تنزع نحو العنف ويكون فيها تعطيل لمصالح المواطن وتعطيل مصلحة المؤسسة. ويمكن تفسير الجنوح نحو العنف في الاحتجاجات طيلة العام 2021 بطريقة تفاعل السلطة مع الاحتجاجات حيث تنتهج السلطات المركزية والجهوية غالبا التجاهل والانهاك في التعاطي مع الحراك الاجتماعي وبالتالي غير المحتج من استراتيجيته في الاحتجاج وانتهج الآليات التي تتفاعل معها السلطة مثل غلق الطريق وغلق المؤسسات.

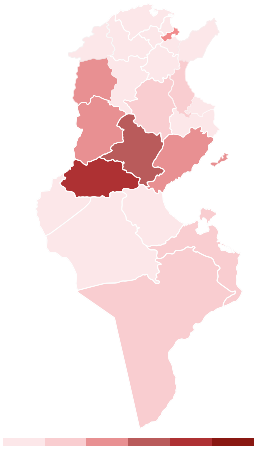

بن عروس	0	0	أريانة	1	2
تونس	2	96	بنزرت	0	58
منوبة	2	0	زغوان	0	3
باجة	10	5	نابل	2	10
سليانة	4	3	جندوبة	9	2
سوسة	0	66	الكاف	33	15
المنستير	1	4	صفاقس	39	0
سيدي بوزيد	0	39	المهدية	0	63
القيروان	203	30	القصرين	38	20
قابس	32	39	تطاوين	9	1
توزر	32	32	مدنين	4	2
قفصة	0	104	قبلي	0	104

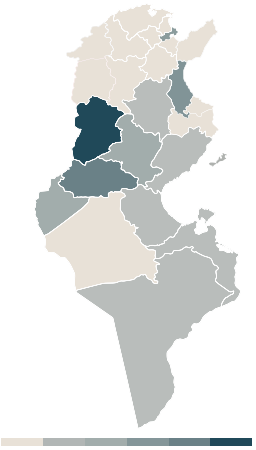

جهويا ناهزت الاحتجاجات العشوائية في القصرين طيلة شهر ديسمبر 98% اي ان اغلب الاحتجاجات كانت تنزع نحو العنف وبلغت نسبة العشوائية في احتجاجات قفصة 92% وكانت النسبة فوق 82% في ولايات تونس وسيدي بوزيد وقابس وصفاقس وتطاوين.

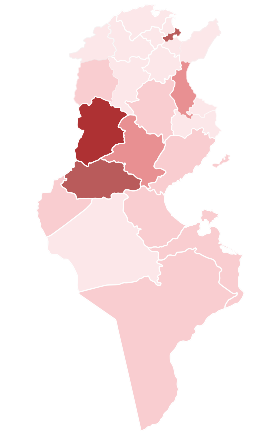

بن عروس	1	2	أريانة	0	0
تونس	1	26	بنزرت	1	128
منوبة	2	2	زغوان	0	1
باجة	2	14	نابل	10	1
سليانة	10	4	جندوبة	3	1
سوسة	2	17	الكاف	31	64
المنستير	7	4	صفاقس	33	0
سيدي بوزيد	0	13	المهدية	0	89
القيروان	4	20	القصرين	237	30
قابس	5	5	تطاوين	36	35
توزر	5	3	مدنين	31	31
قفصة	0	15	قبلي	0	193

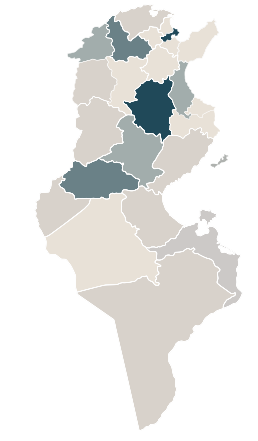

هذه المناطق الاحتجاجية تأتي في أسفل الترتيب وطنيا من حيث مؤشر التنمية بمعدل لا يتجاوز 0.44.
ويضم مؤشر التنمية ظروف العيش (بما في ذلك البنى التحتية والتجهيزات الأساسية والخدمات الصحية والخدمات الترفيهية) والوضع الاجتماعي والراس مال البشري والوضع الاقتصادي وسوق الشغل وفقا للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

المطالب والأشكال الاحتجاجية

كانت اغلب احتجاجات شهر ديسمبر في شكل اعتصامات واضرابات واضرابات جوع وايضا غلق مقرات عمل.
ومثلت المطالب ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نسبة 52% من مجموع الاحتجاجات المرصودة تليها الاحتجاجات ذات الخلفية الادارية نسبة 25 % ثم الاحتجاجات ذات الخلفية المتعلقة بالنية التحتية 7%.

التصنيف

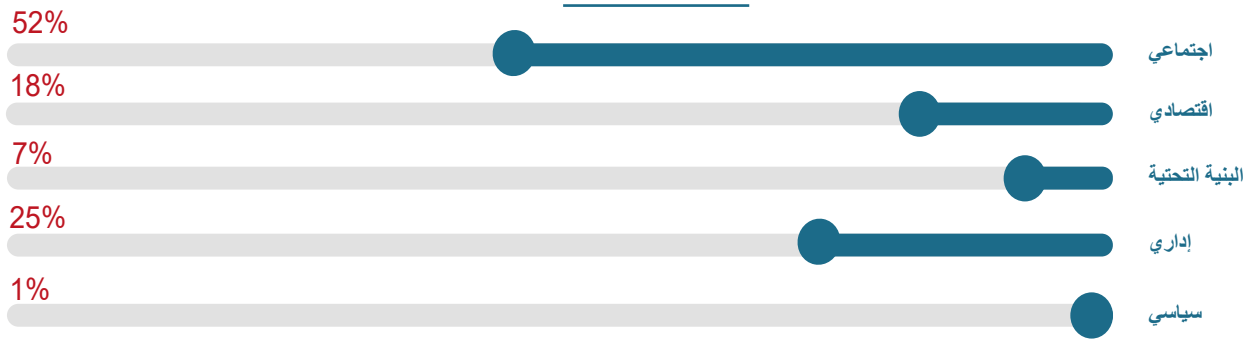

وطالب المحتجون بالحق في التشغيل (68%) ومنح العمال حقوقها (38%) وعدم تفعيل الاتفاقيات (21%) وعدم تفعيل انتداب (18%) وتحسين الوضعيات المهنية (10%) والحق في التنمية(8%).
وتعلقت 47% من الاحتجاجات بالقطاع العمومي اي بالتزامات الدولة.

المطالب

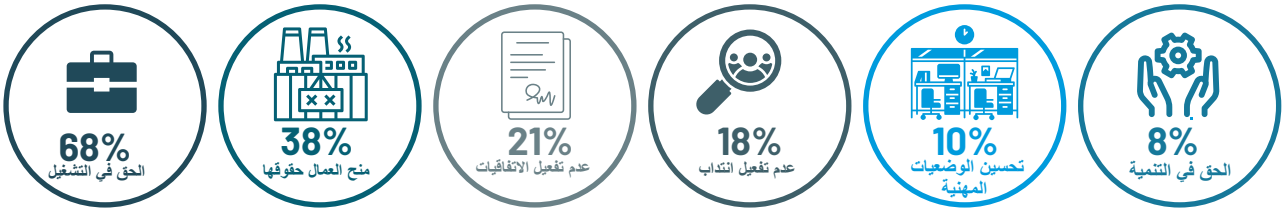

القطاع

وكان المعطلون عن العمل ابرز الفاعلين في هذه الاحتجاجات (60%) يليهم العمال (14%) والموظفون والسكان ثم عمال الحضائر (2%).

واستخدم المحتجون كل المنصات من اجل التعبير عن مطالبهم وذلك سواء عبر وسائل الاعلام او وسائط الميديا الاجتماعية وأساسا فايسبوك وتك توك او عبر تعطيل أنشطة و حرق العجلات المطاطية او عبر إطلاق نداءات استغاثة وغلق الطرقات.

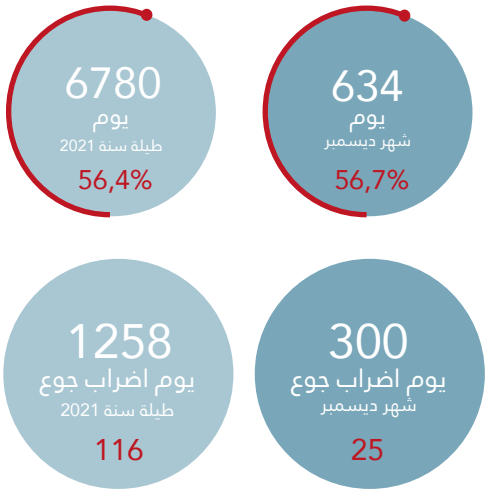

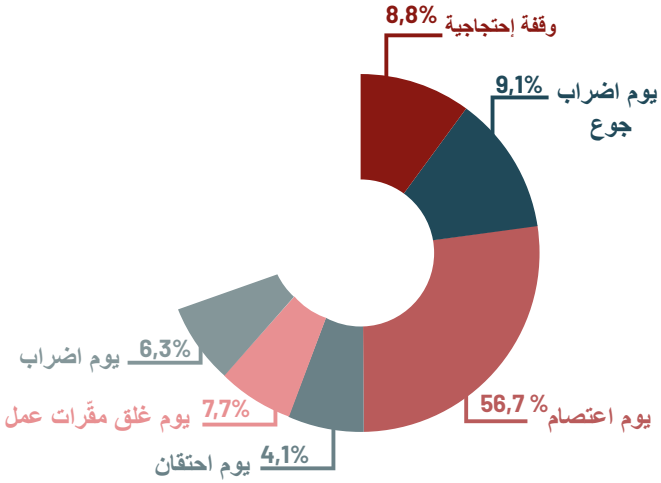

ومثلت الولاية ابرز الفضاءات الاحتجاجية (17%) تليها مقرات العمل والمعتمديات (14%) ثم المقرات الادارية والطرقات (9%) والاماكن العامة (8%) والوزارات (4%) وساحة الحكومة (4%) وقصر الرئاسة (3%) والمستشفيات (1%).

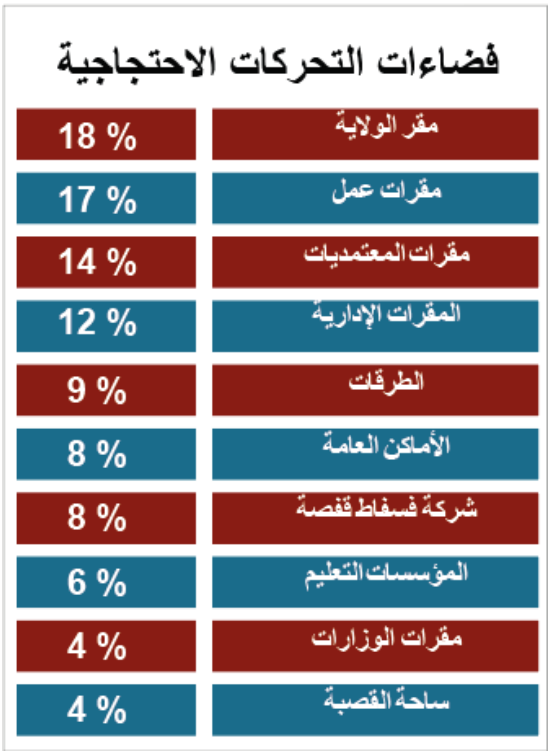

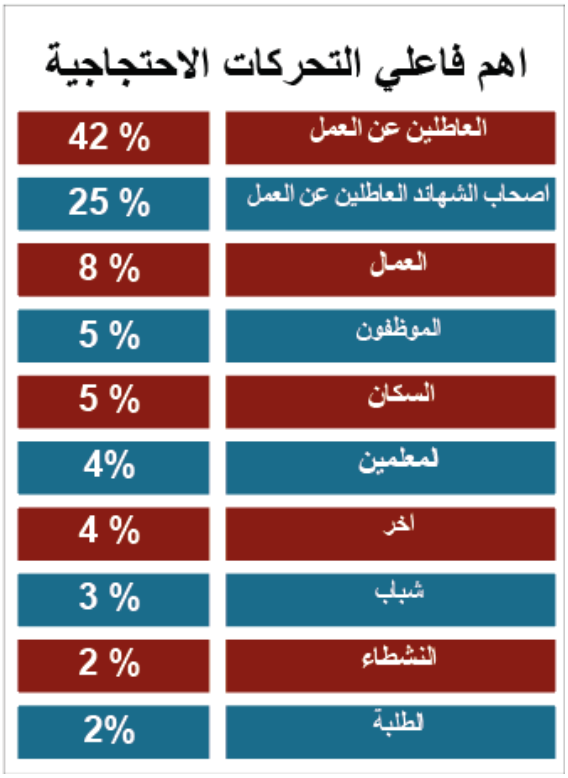

تقرير العنف لعام 2021

تسارعت الأحداث والمستجدات سنة 2021، وتزامنت في تحولاتها وتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية، مع تصاعد واضح في منسوب العنف بمختلف أنواعه وأشكاله.

وعلى امتداد أشهر السنة نبه المرصد الاجتماعي التونسي من تفاقم ظاهرة العنف، التي استشرت في الفضاء العام والخاص وداخل الأطر الرسمية للدولة وفي الفضاء الرقمي وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.. واتجه العنف في كل مرة نحو التصعيد والتطرف والوحشية والخروج عن السيطرة.
وفي الكثير من الأحيان تزامنت أحداث العنف المسجلة على امتداد أشهر السنة بفقدان عام للثقة، جاء بالأساس نتيجة لهنات وتذبب في أداء السلطة او بمساحة من التسيب او غياب للعدالة وإفلات من العقاب او كان له ارتباطا سببيا أما بمحطات سياسية او سلوكيات لفاعلين سياسيين او بوضع صحي او مستجد اجتماعي اقتصادي.

وكلها هذه العوامل مجتمعة، أنتجت على ما يبدو حالة من العنف وضعها العلامة ابن خلدون في سياق عام اسماه بالقهر الاجتماعي. اين اعتبر ان ارتفاع نسق العنف وتحوله الى ظاهرة مجتمعية تتكون على خلفية "ما يحدث نتيجة للقهر الذي تمارسه السلطة على الفرد، وعدم تكافؤ الفُرص في مجتمعه وعدم الحصول على حقوقه كأحد أفراد هذا المجتمع"

وتؤكد عملية الرصد اليومية لفريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي على امتداد السنة والتقارير الشهرية التي تصدره عنه بصفة دورية، ان العنف قد حافظ على نفس النسق التصاعدي طيلة اشهر السنة. وتدريجا تحول سلوك العنف وأحداثه الى أداة للتواصل بين مختلف فئات المجتمع وأصبح باختلاف أشكاله التربوي والرمزي والجسدي واللفظي وحتى الخاص بالدولة أحد أدوات التعامل مع الآخر ومع الدولة على حد السواء.

53,1 %
عنف جماعي

46,9 %
عنف فردي

نسب العنف الفردي و الجماعي في شهر ديسمبر

نسب العنف حسب الولاية في شهر ديسمبر

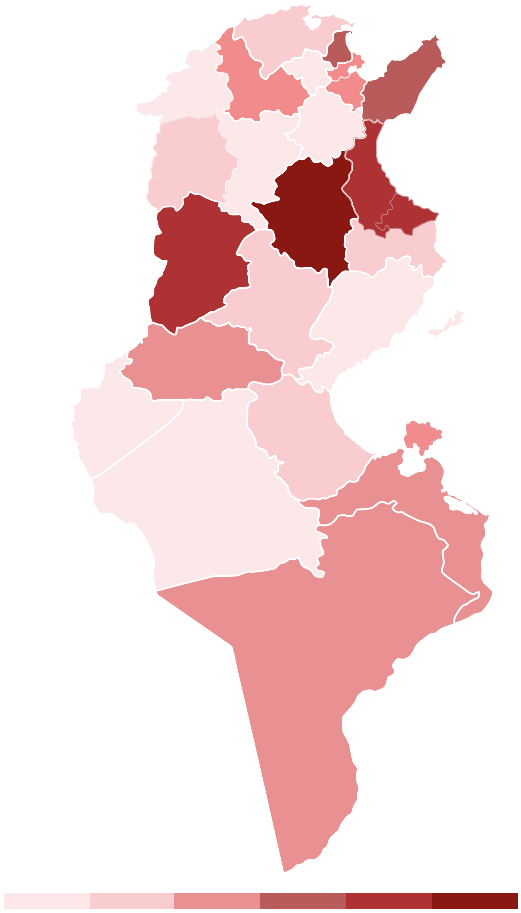

بن عروس	3,6%	5,6%	أريانة
تونس	16%	2,9%	بنزرت
منوبة	2,7%	0,7%	زغوان
باجة	1,5%	6,2%	نابل
سليانة	1,5%	1,5%	جندوبة
سوسة	10,2%	3,1%	الكاف
المنستير	8,4%	4,2%	صفاقس
سيدي بوزيد	4,7%	4,4%	المهدية
القيروان	7,5%	7,6%	القصرين
قابس	0,5%	0,9%	تطاوين
توزر	0,5%	1,6%	مدنين
قفصة	3,3%	0,9%	قبلي

عنف الدولة

يرى عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" أن العنف هو الوسيلة المميزة للدولة في المقابل ترفض الباحث الفرنسية جاكلين روس هذا التصور لأنه يتعارض مع ما تسميه بدولة الحق والقانون التي تستند إلى ثلاثة مبادئ وهي، فصل السلط الذي تمكن من تحقيق الديمقراطية، وفكرة الحق التي تهدف الحفاظ على الكرامة الإنسانية التي هي فوق كل اعتبار، ومبدأ القانون الذي يمكن من تحقيق المساواة واحترام الحريات الفردية والجماعية دون تخويف أو إرهاب.

قطاع العنف في شهر ديسمبر

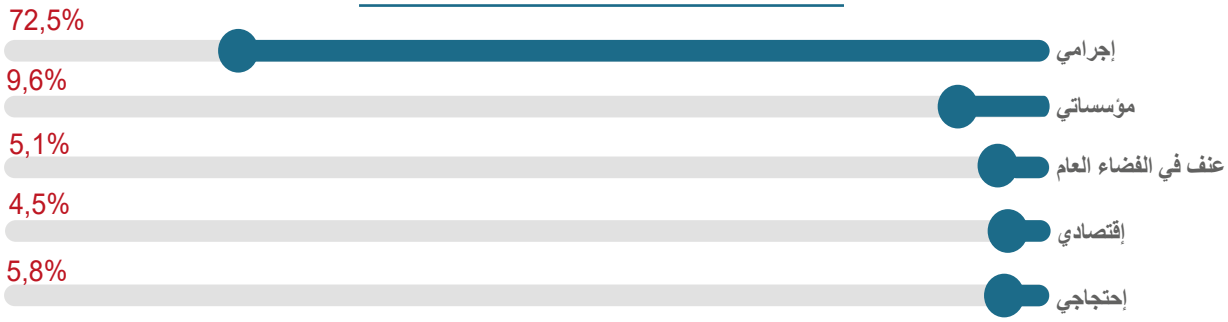

وفعليا كانت سنة 2021، سنة سياسية ساخنة بامتياز اشتد خلالها الصراع بين قوى سياسية وأحزاب ومنظمات، وغاب عن تفاصيل احداثها الحوار وعوضا عنه حضر الخلاف.. فعرف شهر جانفي احتجاجات واسعة وعمليات نهب وسرقة امتدت إلى كبرى أحياء العاصمة وتواصلت بصفة شبه أسبوعية على امتداد أشهر فيفري ومارس. احتجاجات واجهتها السلطة القائمة ان ذاك بعنف بوليسي وانتهاكات واسعة

المصدر : وزارة العدل

وسلسلة من الإيقافات التي شملت في جزء كبير منها أطفال ويافعين قصر وشباب. حددت عددهم الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بنحو ال 2000 موقوف في حين أفادت وزارة العدل ان عددهم كان في حدود ال 1000 موقوف منهم 141 طفل قاصر.

مجلس نواب الشعب، بدوره كان أحد أبرز الفضاءات الحاضنة للعنف اللفظي والرمزي والمعنوي وحتى الجسدي. ولم يغب على امتداد السبعة أشهر الأولى من السنة، عن أيا من جلساته العامة او اجتماعات مكتب مجلسه ممارسات العنف وسلوكات التناحر واستعراض القوى بين مختلف مكوناته السياسية.

في نفس الوقت كان التوتر والخلاف والمشاحنة الأساس الذي حكم التعامل بين السلط الثلاث، رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس نواب الشعب ورئاسة الحكومة، الى غاية يوم 25 جويلية 2021 تاريخ الإعلان عن الإجراءات الاستثنائية وبداية التحول السياسي الذي اقره رئيس الجمهورية قيس سعيد. وهو وضع عام خلف حالة عامة من عدم الثقة في مؤسسات الدولة وحالة من عدم الرضاء العام والاحتقان وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي.. كما كان له التداعيات الواضحة على كيفية التعامل مع الوضع الصحي الاستثنائي وانتشار فيروس كوفيد 19. و تُرك التونسيون لمدة اكثر من 6 اشهر متتالية سجلت ارتفاع غير مسبوق في انتشار الفيروس، في مواجهة النقص الحاد في الأكسيجين وفي جرعات التلقيح وفي أسرة الإنعاش وعجز المستشفيات العمومية والإطار الطبي وشبه الطبي عن استقبال عدد المرضى اليومي وشهدت الفترة ارتفاع في عدد الوفايات واحتجاجات عن الأداء الحكومي وتأزم للوضع الاقتصادي والاجتماعي كما خلفت شعور بالغبن والعجز وقلة الحيلة انفجرت في شكل تحركات ومواجهات مع قوات الامن وعمليات حرق لمقرات حزب حركة النهضة يوم 25 جويلية 2021، الذي كان يمثل ان ذاك رمز السلطة وسبب الازمة والمسؤول الأول على ما الت اليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحة..

العنف الرمزي

العنف الرمزي هو مصطلح صاغه بيير بورديو، عالم الاجتماع الفرنسي المعروف في القرن العشرين، وظهر في أعماله في وقت مبكر من السبعينيات.

ويوصف العنف الرمزي على انه نوعًا من العنف غير الجسدي يتجلى في فرق السلطة بين الفئات الاجتماعية، وغالبًا ما يتم الاتفاق عليه دون وعي من قبل كلا الطرفين ويتجلى في فرض معايير المجموعة التي تمتلك قوة اجتماعية أكبر على تلك التابعة لها. ويمكن أن يتجلى العنف الرمزي عبر المجالات الاجتماعية المختلفة مثل الجنسية أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية العرقية.

ويُعرّف على انه عنف غير فيزيائي، يتم أساسا عبر وسائل التربية وتلقين المعرفة والإيديولوجيا وفي أشكاله الجديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو شكل لطيف وغير محسوس من العنف، وهو غير مرئي بالنسبة لضحاياهم أنفسهم. وفعليا يواجه التونسيون عنفا رمزيا من مختلف مؤسسات الدولة وهياكلها يتجسد في تدهور الخدمات الصحية وضعف البنية التحتية وغلاء المعيشة وصعوبة الولوج الى الخدمات القضائية والإدارية.

داخل المؤسسة التربوية أين يظهر بقوة في الإجراءات التأديبية والتفاعلات بين التلميذ او الطالب من جهة والمربين الأساتذة والمعلمين من جانب آخر. وقد سجلت أشهر العودة المدرسية، سبتمبر وأكتوبر، تطورا واضحا في نسق العنف داخل وفي محيط المؤسسات التربوية والجامعية. وكان من ابرز أحداثه اعتداء تلميذ على أستاذ بواسطة ساطور داخل القسم وتعنيف معلمين لتلاميذ ما خلف لدى عدد منهم أضرار جسدية ونفسية.

مكان العنف في شهر ديسمبر

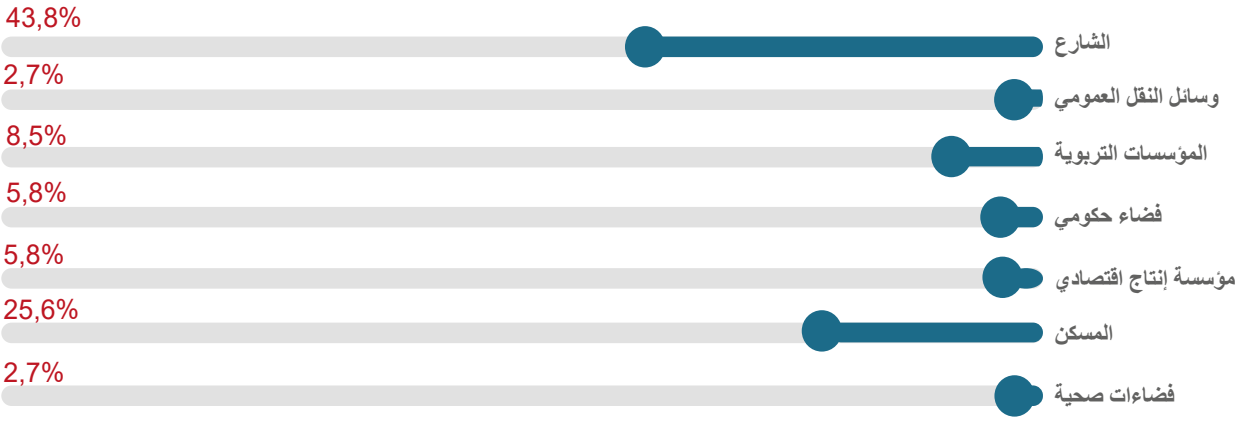

وتحول مجتمعاتنا الى مجتمعات رقمية، مثل توسع دائرة استعمالات وسائل التواصل الاجتماعي، بدوره احد واليات انتشار العنف الرمزي. حيث كان الفضاءات الافتراضية ابرز مساحات العنف المسلط على الطفل وعلى المرأة والأقليات والمختلفين والمهاجرين غير النظاميين كما كانت مجالات للتنمر والسب والشتم والتحريض على الخصوم السياسيين و الإعلاميين والنشطاء الحقوقيين والفاعلين الاجتماعيين واطارا لبث خطابات الكره والتمييز.

العنف العائلي والانفعالي

ويقصد بالعنف العالي أو الأسري، إلحاق الأذى بأحد أفراد الأسرة باستخدام القوة المادية أو المعنوية بطريقة غير مشروعة، وقد يشمل عدة صور مختلفة منها العنف تجاه الزوجة أو العنف تجاه الأطفال أو عنف الزوجة تجاه زوجها، كما يشمل العنف الجسدي والعنف اللفظي والعنف الجنسي والعنف الفكري والاجتماعي.

وقد كان للسياق العام الذي اتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وانتشار خطابات العنف والتحريض في الفضاءات الرسمية والعامة، تداعياته الواضحة على الفضاء الخاص وخاص العائلة، حيث تحولت الأسرة إلى مجالا وإطارا للعنف الجنسي والجسدي والرمزي والمعنوي..

داخل الاسر وبين افراد العائلة (قتل الزوج لزجته واعتداء الاب جنسيا على أبنائه وتعنيف الابن لابيه او امه وتبادل العنف بين الاخوة وبين الأقارب والجيران) وكان ضحيتها بالأساس الحلقات الأضعف في المجتمع وهم النساء بدرجة أولى والأطفال بدرجة ثانية وصولا الى كبار السن والمعوقين من ذوي الاحتياجات الخصوصية..

وعلى اختلاف اشكاله، يتفق باحثون في علم نفس ومن أبرزهم الكندي "ألبرت باندورا"، أن العنف محصلة متعلمة، يعاد إنتاجه، يمثل الطفل أهم ضحاياه يتعلمه من القدوة الاجتماعية المتمثلة في الأب والأم. وفي حال اردنا محاصرة هذه الظاهرة والتخفيض من نسقها فمن واجب مؤسسات الدولة باختلافها العمل على مشروع مجتمعي مختلف يراع فيها المصلحة الفضلى للطفل ويتم الاشتغال خلالها على المنهج التربوي والتعلمي ومفهوم العدل والمساواة والحقوق والحريات.

وللاشارة الارتفاع في منسوب العنف في الفضاء العام والخاص وداخل الفضاء الأسري، استشرى وتطور خلال السنة الماضية في ظل غياب كلي لأي هيكل رسمي مختص في متابعة الظاهرة او تشخيصها. ليبقى المشكل مطروح بقوة، فلم يعد هناك فضاء امن او اطارا عاما وخاصا لم تنتقل له عدوى سلوكات العنف، من الشارع ووسائل النقل والمسكن والمساحات العامة والفضاءات المشتركة ومؤسسات الدولة والادارة.

العنف الجندري

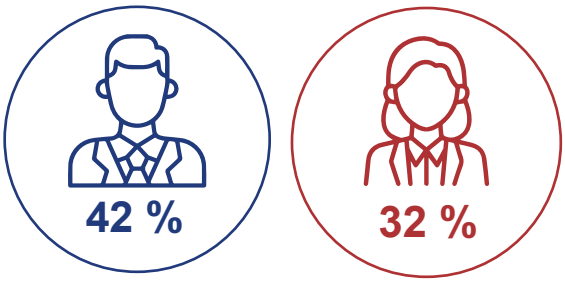

نسب المسؤولية في العنف بين الجنسين لسنة 2021

تعرّف هيئة الأمم المتحدة للسكان العنف القائم على النوع الاجتماعي على النحو أنه "أي عمل من أعمال العنف البدني أو النفسي أو الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي والذي يتم ممارسته أو التهديد بممارسته" وعلى الرغم من أنّ استخدام المصطلح يكون غالبًا بشكل مترادف مع "العنف ضد المرأة"، إلّا أنّ العنف الجنساني يمكن أن يحدث لأي شخص مهما كان جندره، بما في ذلك الرجال، النساء، الأطفال الذكور والإناث، والأفراد متعددي الجندر. وحسب عينة الرصد تتقارب نسب المسؤولية في العنف بين الجنسين فيكون في 42% منه المسؤول فيها رجال وبنسبة 32% نساء.

وتؤكد الإحصائيات الرسمية ومراكز الإنصات المختصة، ان السنة الماضية قد سجلت تضاعف في نسق العنف المسلط على النساء في نوعها الاجتماعي حيث بينت الدراسات الصادرة خلال حملة ال16 يوما انه عنف يصنف بالخطير 73% منه زوجي وفيه تهديد بالقتل، وفترة جائحة كورونا قد تضاعف نحو ال 9 مرات. وتعجز الى غاية اليوم تطبيقات القانون عدد 58 المنقوصة التي تحيطها الكثير من الانتقادات على الحد منه.

نسب العنف بين الجنسين في شهر ديسمبر

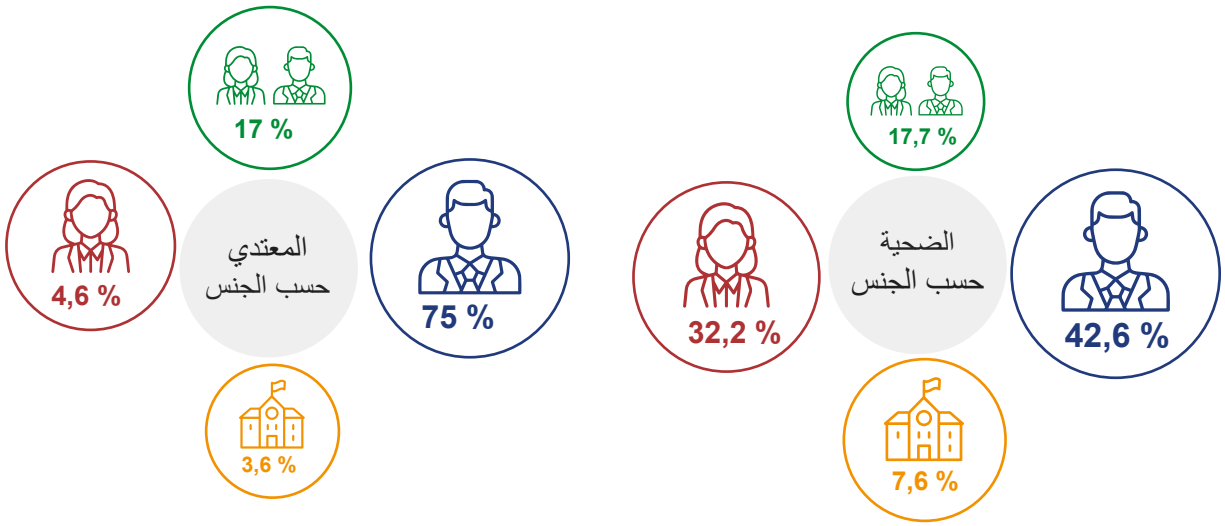

وكان المعطلون عن العمل ابرز الفاعلين في هذه الاحتجاجات (60%) يليهم العمال (14%) والموظفون والسكان ثم عمال الحضائر (2%).

ويبقى العنف الجندري المستهدف للنساء، عنف مسكوت عنه خاصة ذلك المسجل في فضاءات العمل، عنف جنسي وعنف اقتصادي، اين تكون الضحية في وضعية هشاشة مهنية تجبرها على السكوت عنه.

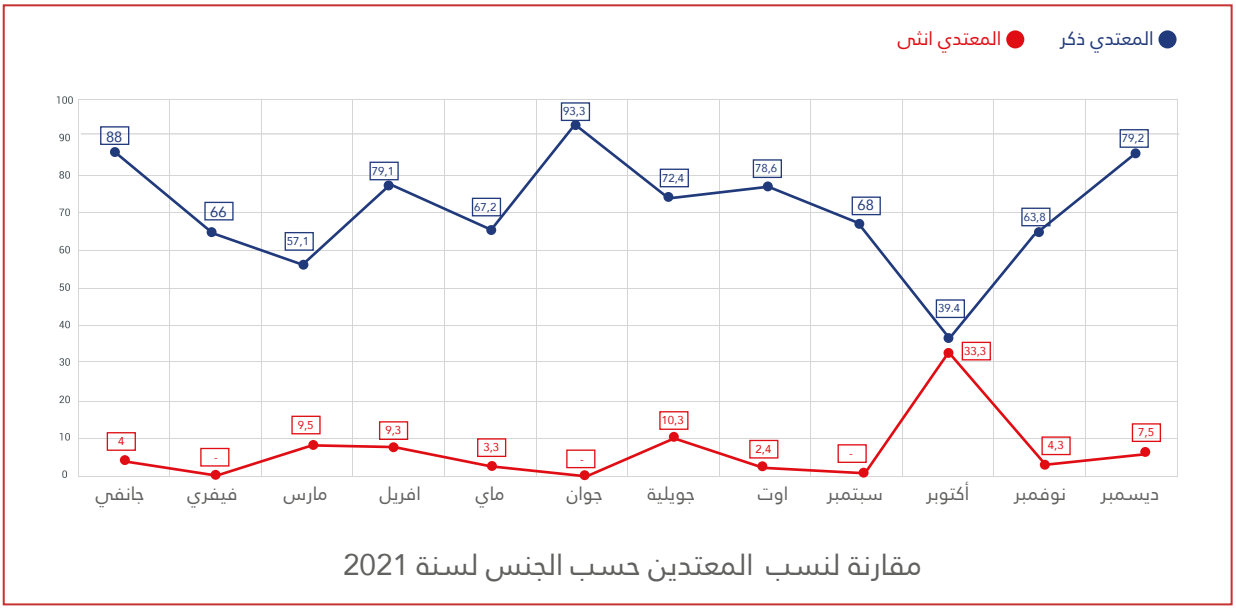

مقارنة لنسب المعتدين حسب الجنس لسنة 2021

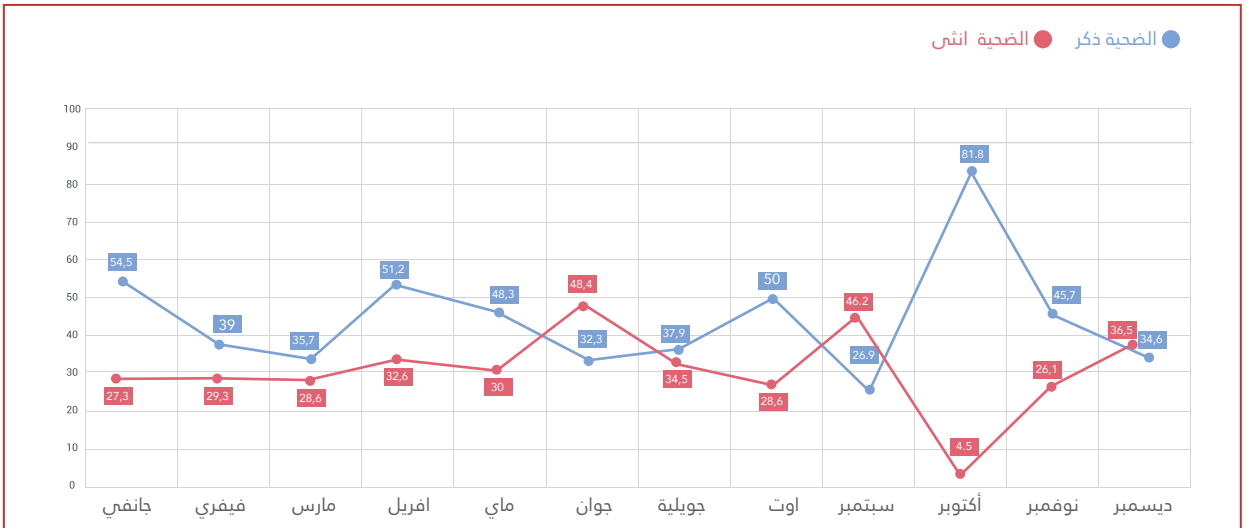

مقارنة لنسب الضحايا حسب الجنس سنة 2021

وعلى امتداد الأشهر ال 12 للسنة، وبنهاية شهر ديسمبر الذي شهد بدوره تواصل لنفس نسق احداث العنف. يتأكد ان العنف في شكله الإجرامي كان الأكثر انتشارا وحضورا في عينة الرصد المتكونة من الصحف اليومية والأسبوعية والمواقع الالكترونية للإذاعات والتلفازات ووسائل التواصل الاجتماعي فمثل اكثر من ثلثي العنف المسجل (78% من العنف المسجل خلال شهر ديسمبر واكثر من 70% على امتداد كامل السنة) يليه في ذلك العنف المؤسساتي والعنف الاحتجاجي. علما وان شهر ديسمبر قد عرف ارتفاعا ملحوظا مقارنة ببقية أشهر السنة فيما يتصل بالعنف الاقتصادي الذي وصل خلاله الى حدود ال 7.1%.

ويحتكر الفضاء العام، الشارع، نحو نصف أحداث العنف المسجلة على امتداد الأشهر ال 12، يأتي بعده مباشرة الفضاء الخاص وهو المسكن الذي عرف 25.6% من أحداث العنف المرصودة. وهي نسب تتكرر بنفس النسق شهريا.

وتغلب أحداث العنف في شكلها الفردي على الشكل الجماعي، ويكون الرجال مسؤولون على نحو 80 % من العنف المرصود خلال شهر ديسمبر وعلى ما يقارب ال 75 % من أحداث العنف المرصودة على امتداد السنة من قبل فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي. في حين تكون النساء اللاتي انخرطن مؤخرا في سلوك العنف مسؤولات على قرابة ال25% منه.

ويمكن القول ان ظاهرة العنف قد حافظت على نفس النسق على امتداد كامل السنة تقريبا من شهر جانفي والى غاية شهر ديسمبر. مثلت الاحداث السياسية والتغيرات الاجتماعية والازمة الاقتصادية وسوء إدارة الجائحة الصحية عوامل مؤجج للعنف واحد الدوافع الكامنة وراء تصاعده خاصة في شكله الاحتجاجي والرمزي وذلك الخاص بالدولة.

تقرير حول الهجرة غير النظامية
نوفمبر 2021

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020 - 2021

2018		2019		2020		2021	
المجموع	ديسمبر	المجموع	ديسمبر	المجموع	ديسمبر	المجموع	ديسمبر
5266	242	2690	8	12883	373	15675	616
عدد الواصلين الى ايطاليا		عدد الواصلين الى ايطاليا		عدد الواصلين الى ايطاليا		عدد الواصلين الى ايطاليا	
361	23	273	8	1096	34	1748	86
عدد عمليات الاجتياز المحبطة		عدد عمليات الاجتياز المحبطة		عدد عمليات الاجتياز المحبطة		عدد عمليات الاجتياز المحبطة	
4519	212	4177	88	13466	717	25657	1541
عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم		عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم		عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم		عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	

شهد شهر ديسمبر وصول 616 مهاجرا من ذوي الجنسية التونسية الى السواحل الايطالية اي بنسبة زيادة تقدر ب 65% مقارنة بديسمبر 2020 كما منعت السلطات التونسية 1541 مهاجرا من الوصول الى السواحل الايطالية اي بنسبة زيادة تقدر ب 114% مقارنة بديسمبر 2020 واحبطت السلطات التونسية 86 عملية احتياز بنسبة ارتفاع تقدر ب 152% مقارنة بديسمبر 2020.

بلغ عدد المهاجرين الواصلين الى السواحل الايطالية من ذوي الجنسية التونسية 15675 مهاجرا خلال سنة 2021 بنسبة زيادة مقدرة ب 21% مقارنة بسنة 2020 كما نجحت السلطات التونسية في منع 25657 مهاجرا من جميع الجنسيات من الوصول الى السواحل الإيطالية بنسبة ارتفاع تقدر ب 90% مقارنة بسنة 2020 وبارتفاع أكثر من 5 مرات مقارنة بسنة 2019.

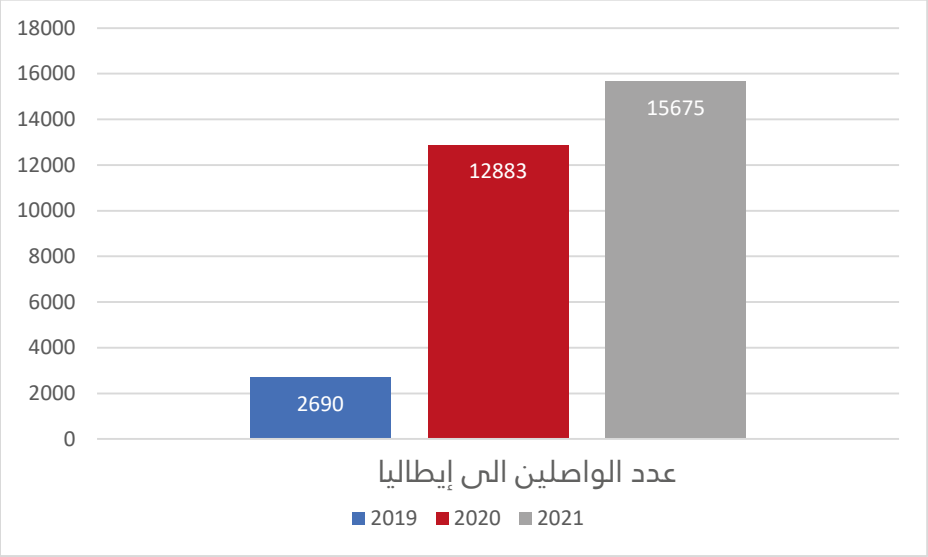

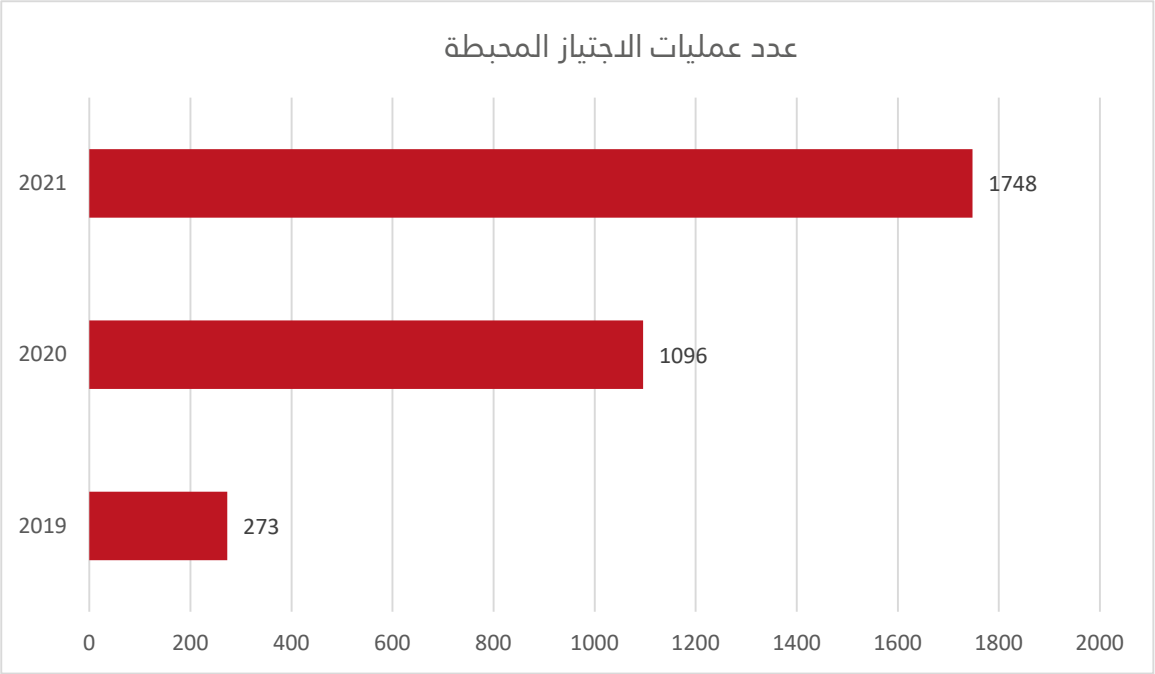

مثل حدث 25 جويلية بتونس منعرجا سياسيا القى بظلاله على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ورغم منسوب الثقة المرتفع للقرارات لكنه عزز الحسم في القرار الهجري لدى فئات عديدة ومثّل زمنية مناسبة للمشروع الهجري حيث بلغ عدد الواصلين الى إيطاليا منذ 25 جويلية 10388 تونسيا في حين منعت السلطات التونسية منذ 25 جويلية 16130مهاجرا من جميع الجنسيات من الوصول الى السواحل الإيطالية من خلال احباط 1183 عملية اجتياز.

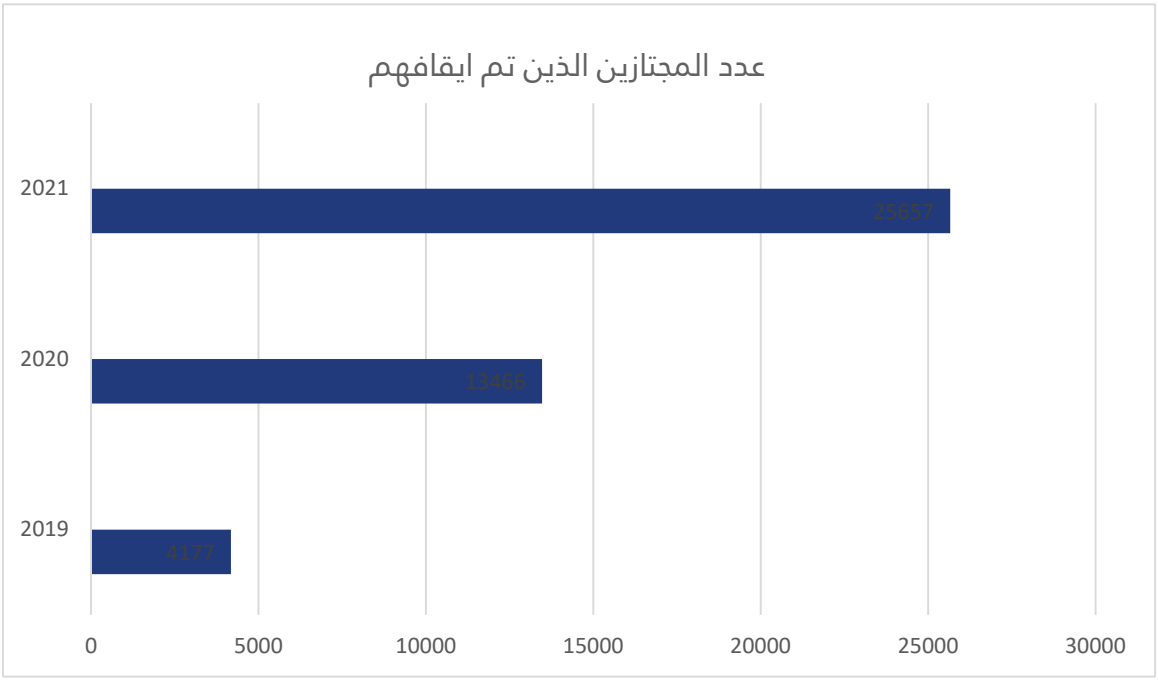

في تكريس للمقاربة الأمنية واستجابة للضغوطات الأوروبية مثّل عدد المجتازين الذين تم منعهم خلال سنة 2021 اكثر من 61% من جملة الذين تم منعهم خلال عشر سنوات (2011 – 2020) كما ان عدد المجتازين الذين تم منعهم خلال السنتين الأخيرتين يبلغ 39123 مهاجرا وهي ارقام تعكس الرضا الأوروبي على ما تقوم به السلطات التونسية لمنع الاجتياز.

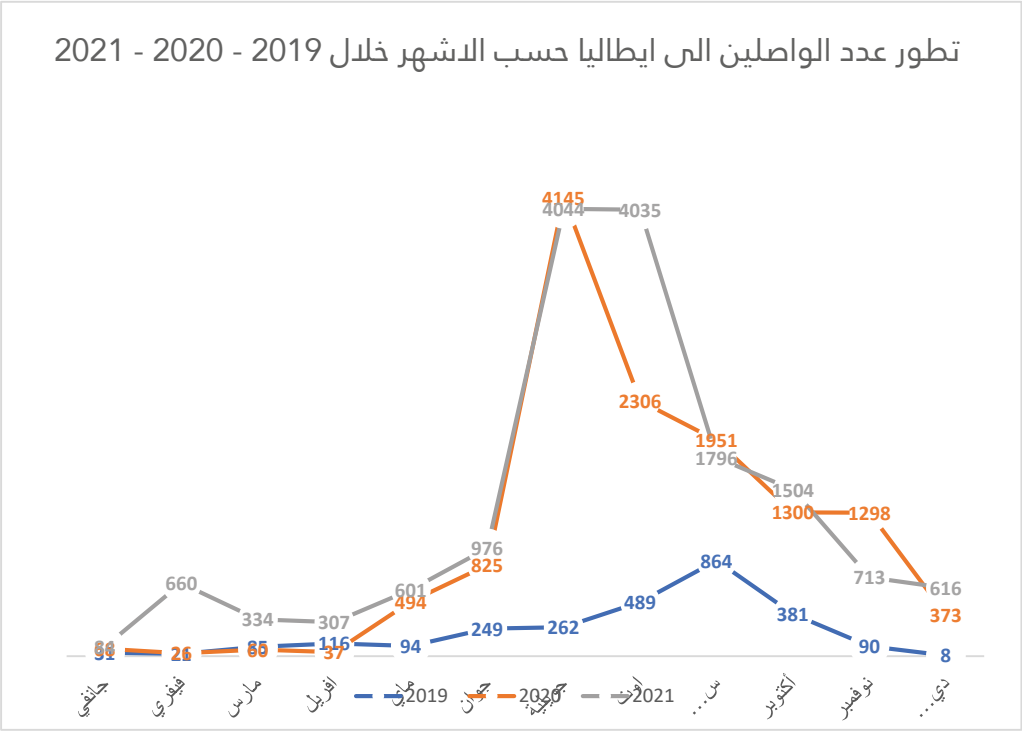

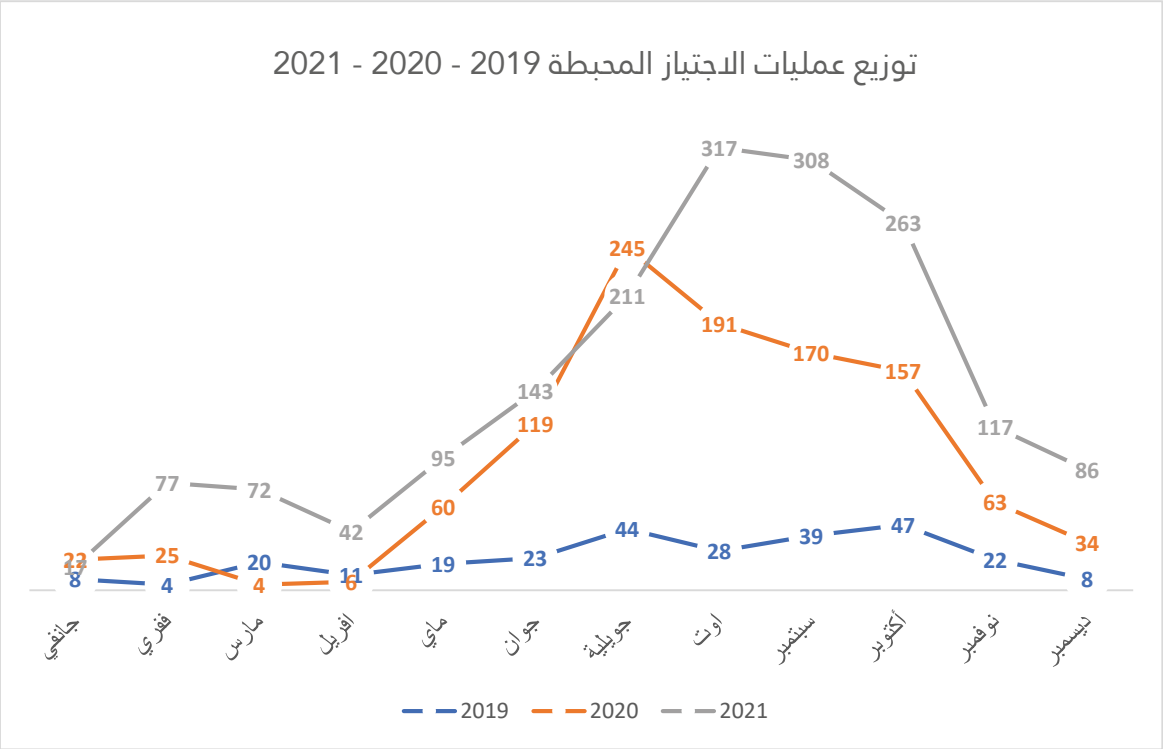

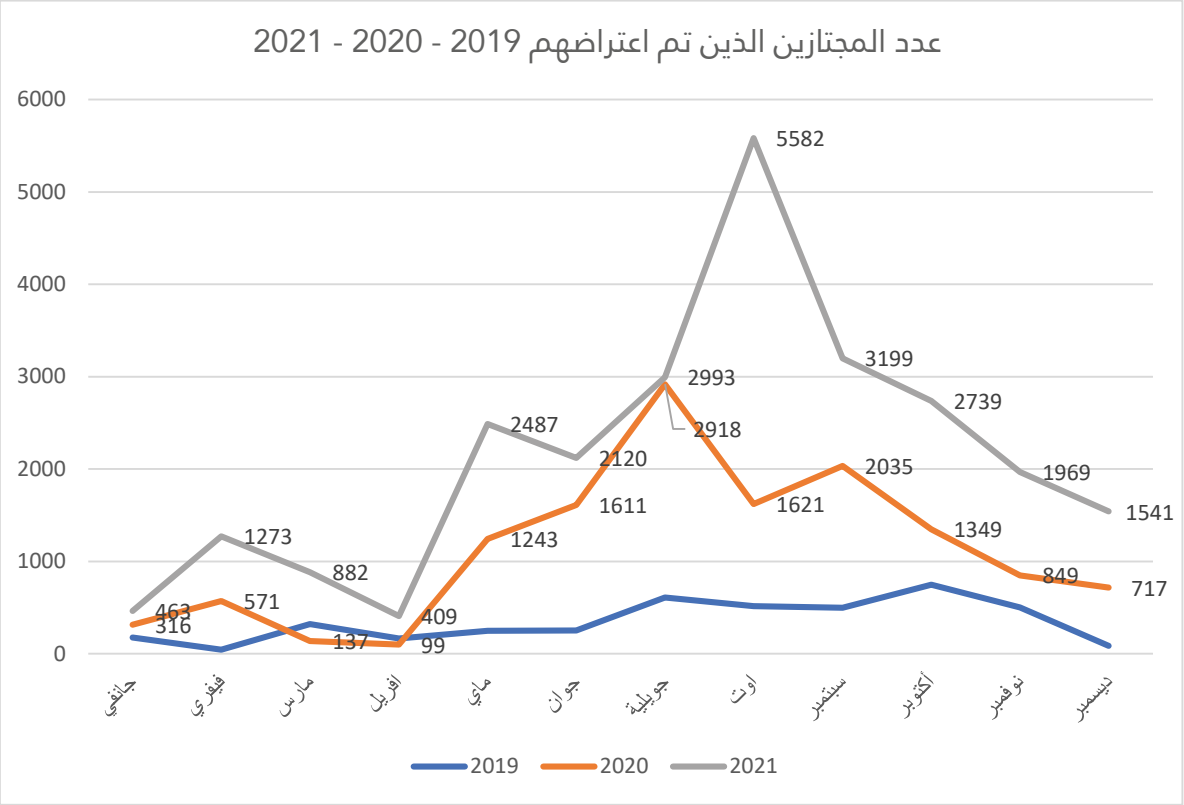

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2021

3190 هو عدد النساء والأطفال الذين وصلوا الى السواحل الإيطالية خلال سنة 2021 بما يمثل 20% من جملة الواصلين من ذوي الجنسية التونسية. كما مثل المهاجرون من ذوي الجنسية التونسية الواصلون الى إيطاليا نسبة 23% من جملة الواصلين من جميع الجنسيات.

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	84	66	5	0	13
فيفري	660	525	16	12	107
مارس	334	279	9	4	52
أفريل	307	229	8	2	68
ماي	601	386	16	13	186
جوان	977	651	37	34	244
جويلية	4044	3150	153	147	594
اوت	4035	3316	153	197	369
سبتمبر	1796	1478	73	90	155
اكتوبر	1504	1246	53	78	127
نوفمبر	717	754	17	22	65
ديسمبر	616	545	13	15	43
مجموع	15675	12625	553	614	2023

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات

مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
*	*	%41.1	%17.6	*	%5.8	%11.7	%17.6	%5.8	*
3.3%	1.6%	26.6%	25%	6.6%	5%	18.3%	13.3%	3.3%	*
*	*	52.2%	12.8%	2.5%	7.6%	20.51%	5.1%	*	*
%3	*	%51.5	*	%9	%6	12.12%	%15.1	%3	*
%9.45	*	%44.21	%13.68	%11.57	%2.1	%7.21	%8.42	%3.15	*
%11.9		%35.71	%11.9	%7.1	%4.7	%21.42	%4.7	%2.4	*
%10	%1.5	%33	%16.27	%11.62	%3.1	%13.9	%7.75	%2.32	*
%14.15	%1.3	%56.6	%10.9	%2.2	%1.8	%6.8	%4.5	%1.3	
%4.5	%2.25	%41.1	%14.4	%8.8	%11.1	%3.3	%11.1	%3.3	%1.1
%7.5	%3.7	%28.78	%21.21	%10.6	%6	%8.3	%9.8	%3.7	
%9.4	%1.7	%44.7	%10.5	%8.2	%4.7	%15.2	%3.5	%2.4	
%6.5	%1.6	%40.9	%13.11	%11.4	%3.2	%11.4	%8.1	%3.2	*
%6.6	%1	%41.3	%13.9	%7.4	%5.1	%12.5	%9	%2.8	0.09%

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

من خلال جدول عمليات الاجتياز المحبطة يمكن الاستنتاج ان الموقع الجغرافي (القرب من السواحل الإيطالية) ليس المحدد في أماكن الانطلاق الأكثر نشاطا فبروز جهة صفاقس التي تحتل النسبة الأبرز ب 41% من عمليات الاجتياز المحبطة يمكن تفسيره بعديد الأسباب اهمها النشاط المكثف لشبكات الهجرة غير النظامية بالجهة والتي تدير ما اشبه بالاقتصاد الموازي للهجرة إضافة الى تواجد خزان هام من المستعدين للهجرة بالجهة من ذوي الجنسية التونسية ومن المهاجرين من جنوب الصحراء.

توزيع المجتازين حسب الجنسيات

	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
جانفي	%16.8	%83.2
فيفري	45.1%	54.9%
مارس	46.6%	53.3%
أفريل	46.8%	53.2%
ماي	%40.4	%59.6
جوان	%50.2	%49.8
جويلية	%57.62	%42.38
اوت	%71.5	%28.5
سبتمبر	%48.7	%51.2
اكتوبر	%35	%65
نوفمبر	%27.18	%72.81
ديسمبر	%49.2	%50.8
مجموع	%44.6	%55.4

مثّل المهاجرون من جنوب الصحراء نسبة 55.4% من جملة المهاجرين الذين تم احباط اجتيازهم ويعود ذلك الى سهولة ضبطهم من قبل السلطات التونسية إضافة الى ان نسبة تتراوح بين 30و40% منهم ينطلقون من السواحل الليبية وينتهي بيهم الامر على السواحل التونسية بعد انقاذهم او اعتراضهم من قبل السلطات التونسية غي غياب الإمكانيات اللوجستية الملائمة وغياب منظومة قانونية تحميهم مما ساهم في تعميق ازمة المهاجرين خاصة بجهتي مدنين وصفاقس.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الاشهر

	البر	البحر
جانفي	%76.5	%23.5
فيفري	30%	70%
مارس	82.1%	17.9%
أفريل	69.7%	30.3%
ماي	%68.4	%31.6
جوان	%31	%69
جويلية	%51.9	%48.1
اوت	%25.8	%74.1
سبتمبر	%51.64	%48.34
اكتوبر	%46.3	%53.7
نوفمبر	%56.5	%43.5
ديسمبر	%36.5	%63.5
مجموع	%52.2	%47.8

تمثل عمليات الاجتياز المحبطة في البحر 47.8% مما يعكس حجم الإمكانيات التقنية واللوجستية المخصصة لاعتراض قوارب المهاجرين وهي أيضا ثمرة التنسيق الأمني مع الجانب الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط الأوسط.

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية

رغم صعوبة الرصد ومتابعة المفقودين وحالات الغرق على السواحل التونسية نتيجة غياب المعلومات فان هذه السنة وحسب ما تم رصده بالإمكانيات المتوفرة هي الأكثر مأساوية على الشواطئ التونسية بأكثر من 440 ضحية ومفقود اغلبهم من جنسيات جنوب الصحراء

عدد الضحايا والمفقودين	
جانفي	4
فيفري	50
مارس	39
افريل	41
ماي	81
جوان	39
جويلية	117
اوت	17
سبتمبر	11
اكتوبر	34
نوفمبر	*
ديسمبر	7
المجموع	440

جدول تفصيلي للواصلين الى أوروبا بطريقة غير نظامية عبر المسالك المختلفة

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الحوض الأوسط للمتوسط (إيطاليا ومالطا)	27982	2255	835	1683	880	1207	6415	5444	2681	12985	**15675**
الحوضين الغربي والشرقي للمتوسط	31	28	21	14	136	98	80	21	6	9	**3**
برا بطريقة غير نظامية (الشرق)تركيا صربيا رومانيا دول البلقان البانيا	815	434	367	38	44	62	27	22	64	190	**452**
برا بطريقة غير نظامية(الغرب) اسبانيا	0	0	0	0	0	1	4	519	1236	192	**283**
المجموع	28829	1717	1223	1735	1060	1367	6526	6006	3987	13376	**16413**

لم تقتصر الطرق الهجرية المعتمدة لتحقيق حلم الهجرة على البحر الأبيض المتوسط الأوسط بل سجلنا عودة عبور التونسيين الى أوروبا بطريقة غير نظامية برا عبر دول البلقان خاصة والتي بلغت 452 مهاجرا و192 مهاجرا عبر المغرب الى اسبانيا.

الهجرة غير النظامية منذ سنة 2011

السنة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	الواصلون الى أوروبا عبر مختلف المسالك
2011	28829	7595
2012	1717	1230
2013	1223	1120
2014	1735	1191
2015	1060	1881
2016	1367	1035
2017	6526	3178
2018	6006	7146
2019	3987	4177
2020	13376	13466
2021	16413	**25657**
مجموع	82239	67676

الخاتمة

في المحصلة كان شهر ديسمبر خاتمة لسنة استثنائية في مختلف المجالات وتنفتح مؤشراتها على سنة أخرى صعبة ما لم تسارع السلطة الى التقليص في البون بين المطالب الاستعجالية للناس وما يرمي اليه القائمون الجدد على السلطة. كما لاح مؤشر خلال نهاية العام قد تكون له تداعياته خلال العام الجديد. هذا المؤشر يتمثل في غياب الاحتجاجات ذات العلاقة بتردي القدرة الاستهلاكية للمواطن وغلاء الأسعار. وهو مؤشر يدل ربما على تطبيع المواطن مع الوضع ويعني ذلك بداية تفكك المطبات التي كانت حجر يقظة في الشارع لكبح جماع اي تجاوزات تجارية والخوف ان يسري هذا الصمت وهذا التطبيع على بقية المجالات خاصة وان البلد مقبل على سنة سياسية استثنائية فيها استفتاء وفيها انتخابات برلمانية. ومزيد التازم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعني بحث الناس عن حلول في غير الدولة يعني في القطاعات الموازية بحثا عن فرصة للنجاة كالهجرة بشكل غير نظامي وكالعمل في التهريب والقطاع الموازي والعمل غير القانوني ينفتح دائما على عالم الاجرام المنظم وكذلك الانتحار.

ويدق بنهاية السنة مرة أخرى المرصد الاجتماعي التونسي، ناقوس خطر استفحال العنف بمختلف مظاهره داخل المجتمع التونسي، وتحوله تدريجيا إلى سلوك عام مشترك بين مختلف فئاته. وينبه في نفس السياق إلى أن تواصل حالة الانفلات وتملص الدولة من مسؤولياتها وعدم اشتغالها على مشروع مجتمعي متوازن يقوم على مبدأ الحق، من شانه أن يهدم كامل البناء المجتمعي وينسف ما تبقى من العقد الاجتماعي والتعايش السلمي بين التونسيين وان يصل بنا إلى نقطة اللا عودة. يتحول معها العنف الى سلوك وعادة مجتمعية قد تعجز الدولة على الإحاطة بها او تداركها واقتلاعها كعادة سيئة بمجرد تغللها في المجتمعات وسلوكياتهم العامة، وعندها ستتطلب على الأقل جيلين او اكثر من اجل تغييرها والخلاص منها.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز - عدد المجتازين - توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر - تحديد الجهات التي ينحدرون منهما - وضعيتهم الاجتماعية - عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

عمليات الاجتياز المحبطة: يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)

الواصلون إلى السواحل الأوروبية: هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين إلى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج إلى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.